برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

البرنامج القطري لبنغلاديش

١٩٩٧ - ٢٠٠٠

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/7/Add.3
23 September 1996
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليستعرضها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	J. Schulthes	رقم الهاتف: 5228-2209
المسؤول عن عمليات بنغلاديش:	G. Maragliano	رقم الهاتف: 5228-2334

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

A

التوجه الرئيسي للاستراتيجية: انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- قدم مخطط الاستراتيجية القطرية الخاص ببنغلاديش إلى **اللجنة الفرعية للمشروعات** وإلى **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. ووجدت اللجنة أن "التقييم الدقيق المدرج في المخطط لمسألة انعدام الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والأسروي هو بمثابة "دراسة حالة" نموذجية لسلسلة الإغاثة والتنمية". وتستند وثيقة البرنامج القطري هذه استنادا وثيقا إلى مخطط الاستراتيجية القطري.

التقدم في مجال الإنماء

٢- ثمة مؤشرات تفيد باحتمال إنجاز تقدم في عملية التنمية في بنغلاديش. فالناتج الإجمالي المحلي يتزايد بمعدل نحو ٤ في المائة في السنة منذ عام ١٩٩٢، وقد تحقق تقدم ملحوظ في مجالات توفير المياه والمرافق الصحية والخدمات الصحية (بما فيها خدمات الصحة الإنجابية). وقد تراجعت معدلات الخصوبة وازدادت نسب التسجيل في المدارس الابتدائية – بما في ذلك نسب تسجيل البنات. إلا أن النمو الاقتصادي الكلي إنما تزايد بفعل انتشار ظاهرة التنمية ضمن جزر منعزلة خاصة في المناطق الحضرية الرئيسية – بما فيها صناعة الأقمشة وهي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية في البلاد. والواقع أن عملية النمو عبر السنوات العشر الماضية لم تخلق إلا عددا قليلا جدا من الروابط الخلفية مع المناطق الريفية.

٣- ومازالت البلاد تواجه مشاكل أساسية. فبنغلاديش بسكانها الذين ناهز عددهم ١٢٠ مليونا عام ١٩٩٦ هي اليوم أكثر بلدان العالم كثافة في السكان، باستثناء بعض الدول/المدن، إذ تبلغ هذه الكثافة نسبة ٨٥٠ شخصا في الكيلومتر الواحد[١] ومازال اقتصاد المناطق الريفية يعتمد اعتمادا رئيسيا على الزراعة كثيفة العمالة. ومستوى معيشة الناس منخفض جدا وهم يعتمدون إلى حد كبير على عدد محدود من فرص العمل المدرة للدخل. ولم يطرأ منذ الاستقلال إلى اليوم أي تنويع يذكر على المهارات والأنشطة الاقتصادية الممارسة في المناطق الريفية. ولاتزال بنغلاديش واحدة من أفقر بلدان العالم وأقلها نموا إذ لا تزيد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن ما يعادل ٢٢٠ دولارا.

الفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي والفقر وهشاشة الأوضاع

٤- على الرغم من الزيادة الكبيرة في إنتاج الحبوب (وهي زيادة بلغت نسبتها ٢,٥ في المائة سنويا منذ الاستقلال)، فإن المعدل المرتفع لنمو السكان والكوارث الطبيعية الدورية قد حالت دون تمتع بنغلاديش بأي أمن غذائي على الصعيد القطري. فمنذ عام ١٩٧٤/١٩٧٣ لم يتجاوز متوسط صافي الأغذية من الحبوب المتاحة للفرد سنويا ١٦٢ كيلوغراما، أي

(١) بلغ عدد السكان حسب تعداد عام ١٩٩١، ١١١,٤٥ مليون نسمة. وإذا افترضنا أن المعدل السنوي للنمو السكاني منذئذ هو ٢ في المائة (وهو تقدير محافظ على ا رجح) سيكون عدد السكان عام ١٩٩٦، ١٢٣ مليوناً.

أقل بنسبة ٣ في المائة من حد الفقر الذي حددته الحكومة. وتشكل الأغذية أحد المكونات الأساسية ضمن المساعدات الدولية الهائلة المستمرة التي تتلقاها البلاد، وتساهم هذه المعونات في تضييق فجوة التقلبات السنوية الواسعة في الحبوب الغذائية. وكان قد قيل في أوائل التسعينات إن البلاد في طريقها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية. إلا أن صافي الكمية المتوافرة من الحبوب الغذائية للفرد الواحد خلال فترة ١٩٩٣-١٩٩٤ لم تتجاوز إلا قليلا حد ١٥٦ كيلوغراما وهو ثاني أدنى معدل منذ مجاعة عام ١٩٧٤/١٩٧٥ وأدنى بنسبة ٦ في المائة من حد الفقر المحدد من قبل الحكومة.

٥- يصبح هذا التوازن الحرج في الأمن الغذائي على الصعيد الوطني أكثر هشاشة على صعيد أسر الفقراء بفعل شدة رداءة التوزيع. ويبقى انعدام الأمن الغذائي أحد سمات الفقر البارزة في بنغلاديش. ويعرف حد الفقر المطلق عادة بأنه الأغذية المطلوبة لتلبية الحد الأدنى للطاقة الموصى بها دوليا للفرد الواحد وهو ٢ ١٢٢ سعرا يوميا ويعتبر استهلاك أي كمية دون ١ ٧٠٥ سعرات فقرا مدقعا. وتدل مسوح الأسر على أن نصف سكان البلاد يعيشون في حالة الفقر المطلق وأن نصف هؤلاء على الأغلب يعيشون عمليا في حالة الفقر المدقع.

٦- ولكن حتى إذا حققت بنغلاديش الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية فإن هذا لا يحل تلك المشكلة الهائلة وهي مشكلة أولئك الذين لا تسمح لهم دخولهم بشراء ما يحتاجون من أغذية. فمشكلة الفقراء ممن لا أرض لهم مشكلة مركبة: (أ) يكافح العديدون منهم من أجل الحصول على أي عمل كان؛ و(ب) يختلف الطلب على العمالة اختلافا كبيرا باختلاف المواسم؛ وبالتالي (ج) فإن أي مردود للعمل في سوق عمل على هذه الدرجة من الكثافة والاكتظاظ سيكون مردودا زهيدا. ومفهوم العمل كوظيفة دائمة لا وجود له في قاموس فقراء الريف الذين يتحتم عليهم أن يمارسوا خليطا مشكلا من الأنشطة المدرة للدخل عبر فترات مختلفة من الزمن.

٧- ومن العوامل المحددة للفقر في بنغلاديش عاملا الأرض والجنس (الذكورة والأنوثة). فالفقر، في اقتصاد الكفاف السائد في المناطق الريفية، مرتبط ارتباطا مباشرا بإمكانية الوصول إلى الأرض المنتجة. ولكن ٦٥ في المائة من فقراء الريف لا يملكون أرضا. وكثيرا ما تؤدي المفاهيم المحلية والتقاليد السائدة إلى حرمان النساء والبنات فهن، مثلا، آخر من يأكل وأقل من يأكل. ويؤكد تقرير التنمية البشرية الصادر **عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لعام ١٩٩٥ أن المرأة البنغلاديشية تعاني من الحرمان الشديد ولا أدل على ذلك من معدلات الوفيات والأمية والأوضاع الصحية وإمكانية الوصول إلى أسواق العمل. ومن أشد الظواهر خطورة أن نسبة ستة في المائة من مجموع الأسر الريفية ترأسها نساء. وعموما، فإن دخول الأسر التي ترأسها نساء هي أقل من دخول الأسر التي يرأسها رجال بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة. وتعيش نسبة لا تقل عن ٩٦ في المائة من الأسر التي ترأسها نساء تحت حد الفقر وثلثها ينتمي إلى فئة الفقراء المعسرين الذين يعانون من نقص مزمن في الأغذية. وتشكل الحبوب (من قمح وأرز) ٩٠ في المائة تقريبا من مجموع الاستهلاك من السعرات الحرارية لهذه الأسر، مما يعني انعدام التنوع في قوتها تقريبا.

٨- ولهشاشة الأوضاع مظهران رئيسيان في بنغلاديش، أولهما أن الضغط السكاني مع قلة نمو فرص العمالة غير الزراعية يؤدي إلى ترك أعداد كبيرة من الناس في حالة تهميش وحرمان من الأرض. وثانيهما أن البلاد معرضة للكوارث الطبيعية من فيضانات وأعاصير بل وحتى للجفاف. لهذا فإن الحاجة ماسة جدا إلى متابعة عملية التنمية من خلال مشاريع منها بناء البنيات الأساسية الريفية وإصلاحها تمهيدا لاستغلال قاعدة الموارد لإنتاج الأغذية إلى أقصى طاقاتها. فضلا عن ذلك، تبقى الحاجة قائمة للمحافظة على الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات الإغاثة المحتملة الهائلة متى حلت كارثة بالبلاد.

استراتيجيات الحكومة

٩- يقوم موقف الحكومة من مسألة تخفيف حدة الفقر على أن جميع برامجها تهدف إلى معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالفقر التي تواجه بنغلاديش. وهي تسير على نهج ذي اتجاهات ثلاثة: برامج للتنمية التي بدونها لا يمكن أن تتوافر موارد وطنية كافية، وبرامج للتنمية البشرية، لبناء رأس المال البشري للبلاد، وبرامج شبكات سلامة إنمائية لتلبية احتياجات ملايين الفقراء الذين يعيشون خارج السوق والذين لولا هذه الشبكات لما تأثروا بتاتا بقوى السوق الطبيعية.

١٠- إن موضوع القروض موضوع شديد الصلة **بالبرنامج**. فقد قامت الحكومة، من خلال "مؤسسة الفقر الباكستانية"، بعمل رائد واسع النطاق يشمل مصرف غرامين وعددا من المنظمات الوطنية غير الحكومية الكبيرة لتقديم التسهيلات الإئتمانية للنساء الفقيرات في الريف بوصف ذلك إحدى الآليات الرئيسية في تخفيف حدة الفقر. وقد ازداد بنتيجة هذه الجهود ازديادا كبيرا عدد النساء اللواتي يشاركن في الأنشطة المدرة للدخل التي تدعمها مختلف البرامج الإنمائية. ويستدل من أعداد المنتسبين إلى الجهات المقدمة للقروض الريفية المدعومة من مصرف الفقر والمنتسبين إلى مصرف غرامين (٢,١ مليون)، وللجنة تقدم الريف في بنغلاديش (١,٧ مليون) وبروشيكا (أكثر من مليون) أن أكثر من نصف الأسر الفقيرة في بنغلاديش قد حصلت، على الأرجح، على فرص للإفادة من التسهيلات الائتمانية ومن الدعم التنظيمي ونظم التنمية البشرية المرافقة لها.

١١- وقد اتخذت الحكومة في السنوات الأخيرة أيضا خطوات من أجل تعزيز القاعدة المهنية لآلياتها المؤسسية وتيسيرها لتمكينها من الاضطلاع بأنشطة إنمائية والاستجابة للكوارث الطبيعية. فحتى أوائل التسعينات كانت وزارة الإغاثة هي المسؤولة الأولى عن برنامجي المعونة الغذائية الرئيسيين في البلاد وهما برنامج "الغذاء مقابل العمل" وتنمية المجموعات الضعيفة. ولكن عملا بتوصيات فريق العمل المعني بتعزيز المؤسسات من أجل التنمية المعانة بالأغذية لعام ١٩٨٨/ ١٩٨٩ فقد تم منذ ذلك الحين الإقرار صراحة بدور هذين البرنامجين بصفتهما برنامجين للتنمية، تمييزا لهما عن برامج الإغاثة. وقد جرى التركيز على جودة وفعالية الأنشطة التي يدعمها هذان البرنامجان من خلال الوكالات الحكومية المتخصصة. وفي هذه الأثناء عدل اسم وزارة الإغاثة لتصبح وزارة إدارة الكوارث والإغاثة. وقدم **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مساعدات تقنية كبيرة. ومن شأن هذه المبادرات أن تؤكد على دور الوزارة في تخفيف الآثار المباشرة للكوارث الطبيعية وتعززه.

سياسات الحكومة في مجال المعونات الغذائية

١٢- تركز سياسة وزارة الأغذية على ثلاث قضايا أساسية:

(أ) *تثبيت الأسعار* - هناك تدخلات متواصلة (تترافق مع عمليات توزيع المعونات الغذائية موسميا) الهدف منها الحد من التباين الموسمي في أسعار الحبوب ومن التقلبات في معدل أسعارها على مدار السنة، بما فيه حماية المنتج والمستهلك على حد سواء.

(ب) *برامج الأغذية* - يقر ل**برنامج الأغذية العالمي** ولبرنامج تنمية المجموعات الضعيفة بالكفاءة النسبية في مجالات توجيه الإعانة والتكاليف وإقامة الروابط. وهذان البرنامجان هما من برامج شبكات الأمان الأساسية التي ستستمر الحاجة إليها لمدة طويلة قادمة من أجل ملايين الفقراء في المناطق الريفية. وتقوم الحكومة أيضا وإضافة إلى هذين البرنامجين بتمويل وتشغيل برنامج رئيسي للغذاء مقابل التعليم.

(ج) *شراء الحبوب الغذائية* – يتم شراء الحبوب على الصعيد المحلي أساسا بهدف تثبيت الأسعار. أما عمليات الشراء على الصعيد الدولي فهي لضمان توفير مخزونات أمن كافية ولسد النقص في الاحتياجات من الحبوب الغذائية التي لا يوفرها الاستيراد الخاص أو المعونات الغذائية.

١٣- وقد تراجعت عمليات الشراء الحكومية المحلية تراجعا كبيرا من ذروة المليون طن التي بلغتها في عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ١٦٠ طن في ١٩٩٣-١٩٩٤. وبالمقابل، قفزت عمليات الشراء على الصعيد الدولي خلال فترة الثلاث سنوات السابقة على عام ١٩٩٥/١٩٩٦ من صفر إلى ٠٠٠ ٨٧٠ طن. ومن الأسباب الرئيسية لتراجع عمليات شراء الحبوب الغذائية من قبل الحكومة الخصخصة الجزئية لتجارة الحبوب والتصفية الجزئية لنظام توزيع الحبوب الغذائية العام منذ عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣. وقد دأبت الحكومة مؤخرا على إعطاء أولوية عالية للبرامج الموجهة غير القابلة للتحويل إلى نقد كبرنامج "الغذاء مقابل العمل" وبرنامج تنمية المجموعات الضعيفة وبرنامج الغذاء مقابل التعليم، علما بأنه يجري دعم البرنامجين الأولين بالمعونات الغذائية على نطاق واسع.

عملية إعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية

١٤- قررت الحكومة بنهاية عام ١٩٩٥ العمل بتوصية **الجمعية العامة** القاضية بإعداد مذكرات عن الاستراتيجيات القطرية، إلا أن التقدم كان بطيئا في هذا المجال. ففي عام ١٩٩٣، أصدرت **وكالات الأمم المتحدة** ومؤسستا **بريتون وودز** تحليلا للأوضاع (عنوانه فروع للطريق الواحدة) يمكن اعتباره الخلفية التي صيغت عليها البرامج القطرية لهذه الوكالات والمؤسسات. وقد كانت **منظمة اليونيسيف** إحدى الوكالات الأعضاء في **مجموعة الأمم المتحدة الاستشارية المشتركة بشأن السياسات** التي طورت برنامجا قطريا للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ وأقرته. ووضع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إطارا متجددا للتعاون القطري حتى يونيه/حزيران ١٩٩٨ وسيقدم **صندوق الأمم المتحدة للسكان** إلى مجلسه التنفيذي برنامجا قطريا بنهاية عام ١٩٩٦. ولهذه الغاية جرى تنسيق دورة البرنامج القطرية **لبرنامج الأغذية العالمي** مع برامج شركائه في المجموعة الاستشارية المشتركة بشأن السياسات.

برامج الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية

١٥- ينتشر الفقر في بنغلاديش إلى حد يجعل كل الوكالات التي تقدم المساعدات الأجنبية تقريبا تدرج "تخفيف الفقر" ضمن أهداف برامجها. وتتراوح البرامج التي تم وضعها بالتعاون مع الحكومة بين (أ) برامج للتنمية الاقتصادية الكلية ولإصلاح المؤسسات بدعم برامجي من **البنك الدولي** واليابان **ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** وغيرها و(ب) برامج لتنمية الموارد البشرية بدعم من **مصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف ومنظمة المساعدة الإنمائية الرسمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** وعدد من المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة "كير" وغيرها و(ج) برامج لتوليد الدخل من خلال تنمية المشاريع الصغيرة بدعم برامجي من الجهات المانحة **كبرنامج الأغذية العالمي** وأستراليا **والاتحاد الأوروبي** وكندا وفرنسا من خلال برامج "شبكات الأمان التنموية" المدعومة بالأغذية والموجهة إلى الفقراء.

١٦- ومن المشروعات المفيدة جدا مشروع تحليل اتجاهات الفقر الذي تموله بلدان شمال أوروبا وهولندا وكندا ويضطلع بتنفيذه **معهد بنغلاديش للدراسات الإنمائية** منذ عام ١٩٩١. وتشدد هذه الدراسة على أهمية دور البيانات المستخلصة من مسح الأسر في تحديد طابع الفقر ومداه؛ إذ لا تكفي المؤشرات الوطنية في هذا الصدد. كما أن هذه الدراسة تشير إلى

احتمال حصول تغير إلى الأفضل في حالة الفقر في بنغلاديش بالنسبة للفقر "المعتدل" وإن كان الفقر "الشديد" ثابتا فيما يبدو. إلا أن المشكلة الرئيسية في بنغلاديش هي ذاك المدى الهائل لانتشار الفقر.

١٧- ولما كان من شأن البرامج الإنمائية أن تخفف من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية، فإن جهات مانحة كثيرة تنشط في مجال الحد من الكوارث. وقد قام **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بدور ريادي في اعتماد منهج مباشر للوقاية من الكوارث. فقد مول **البرنامج** إنشاء مكتب جديد لإدارة الكوارث ضمن وزارة إدارة الكوارث والإغاثة. كما أنه ينسق عمل فريق إدارة الكوارث الذي يضم ممثلين عن وكالات **الأمم المتحدة** وعن جميع الجهات المانحة الرئيسية والحكومة.

تقييم أنشطة البرنامج القطرية

فعالية المعونات الغذائية الإنمائية الموجهة وكفاءتها

١٨- بلغ المعدل السنوي للمساعدات التي قدمها **البرنامج** من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٤ إلى بنغلاديش نحو ٣٨ مليون دولار في السنة للمشروعات الإنمائية ونحو ٤,٥ مليون دولار لمشروعات اللاجئين والنازحين المزمنة ولعمليات الطوارئ. وقد اتسم المشروعان التنمويان الجاريان اللذان يقوم **البرنامج** بتنسيقهما، وهما المشروع ٢١٩٧ (التنمية الريفية) والمشروع ٢٢٢٦ (تنمية المجموعات الضعيفة)، بنهج متسق يقوم على التغيير التدريجي مما أتاح للحكومة **والبرنامج** وضع تصميمات وبنى إدارية وإجراءات متماسكة. وقد برهن كل من البرنامجين عن فعاليته في الوصول إلى المجموعات الرئيسية التي يتوجه إليها. وكان تنفيذ كل مرحلة من المراحل يترافق مع تعزيز تدريجي لعملية خلق أرصدة مادية وبشرية جديدة وتنميتها تنمية مستمرة لصالح الفقراء. وللمعونات الغذائية فائدتان نسبيتان مهمتان تميزهما عن مصادر المساعدة الأخرى هما: (أ) التحديد الذاتي نحو أشد الفئات فقرا لأن هذه الفئات وحدها هي التي تقبل الغذاء لقاء العمل خاصة بعد أن صار القمح يلقى قبولا أقل؛ (ب) ومعالجتها لمشكلة انعدام الأمن الغذائي معالجة مباشرة.

الفعالية والكفاءة في التخفيف من الكوارث

١٩- لقد أثبت برنامجا التنمية الريفية وتنمية المجموعات الضعيفة اللذان تضرب جذورهما عميقا في مجاعة سنة ١٩٧٤/ ١٩٧٥ بأنهما آليتان صالحتان للاستخدام في مجال الاستجابة للكوارث. وإجراءات أحد هذين البرنامجين وهو برنامج تنمية المجموعات الضعيفة هي أيسر تشغيلا وأسرع عملا من الآخر. وقد أصبحت مسألة اختيار المنتفعين من صفوف النساء مسألة مفهومة على أدنى مستويات الحكم المحلي. وليس هناك ما يمكن أن يحد من إمكانيات الاستجابة السريعة سوى كمية الحبوب المتوفرة في المخازن الحكومية المحلية. أما برنامج التنمية الريفية فإن آلياته الخاصة بجمع القوة العاملة ودفع أجورها معروفة لدى الوكالات الحكومية ووكالات الحكم المحلي معرفة هذه الوكالات بمسألة اختيار المنتفعين بالنسبة لبرنامج تنمية المجموعات الضعيفة. أما المسائل الرئيسية في برنامج التنمية الريفية التي يستغرق حلها وقتا أطول عادة فهي (أ) تحديد الأشغال الأرضية المفيدة التي يستحسن الاضطلاع بها فيما يخص (ب) الأوضاع المناخية وأوضاع التربة القائمة في أعقاب الفيضانات والأعاصير.

تجربة الجهات الأخرى المانحة للمعونات الغذائية

٢٠- تتوازى تجربة الجهات المانحة الأخرى على نحو وثيق مع تجربة **البرنامج** ذاته بوصفه الوكالة المسؤولة عن برمجة الكثير من المعونات الغذائية الثنائية وتنسيقها. والواقع أنه في أعقاب العمل الذي أنجزته مجموعة عمل تعزيز المؤسسات الخاصة بالتنمية المعانة بالأغذية وما يتبعها من خطط عمل (وضعت بدعم جوهري من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**)، أخذ جميع الشركاء في تقديم المعونات الغذائية يشترطون زيادة التركيز على الأهداف الإنمائية.

٢١- وتشعر جهات مانحة كثيرة بالقلق إزاء الاعتمادات المالية المتدنية جدا التي تخصصها الحكومة لأعمال الصيانة الروتينية. فكثيرا ما تحتاج موجودات **البرنامج** المادية مثلا لعمليات إصلاح مبكرة. وقد وضع **البرنامج** استراتيجية مفصلة هدفها ردف المبادرات الحكومية الجديدة وتخفيض الاعتماد إلى أقصى حد ممكن وهو يقترح الآن استخدام المعونات الغذائية مقابل الصيانة الروتينية للبنى الأساسية في مجال الأشغال الأرضية. ولعل هذا يفتح آفاقا واسعة أمام إمكانية إشراك مزيد من النساء في مشاريع الغذاء مقابل العمل، وهو ما سبق أن أثبتت النساء فعاليته في مشروع مولته **الوكالة الكندية للتنمية الدولية** ونفذته دائرة الهندسة الحكومية المحلية بمساعدة مؤسسة "كير" الدولية.

البرنامج القطري

الأهداف والمرامي

٢٢- ستتسق أهداف البرنامج القطري اتساقا مباشرا مع "بيان رسالة **البرنامج**". ويرد الهدفان الشاملان المعنيان بالنسبة لبنغلاديش وفق ترتيب معكوس للأولويات:

(أ) بناء الأصول المادية وتعزيز الاعتماد على الذات بين الفقراء – وهذا هو الهدف الرئيسي للبرنامج الحالي المعان من **برنامج الأغذية العالمي**. ويجري في إطار هذا الهدف العمل على تحقيق سلسلة من الأغراض البرامجية التي غالبا ما تكون مترابطة ومنها: (١) اختراق دائرة الفقر اختراقا مستمرا بما يتيح تعزيز الأمن الغذائي؛ و(٢) تحقيق زيادة في مشاركة المرأة المباشرة؛ و(٣) التركيز على أشد الفئات فقرا؛ و(٤) التوسع في منح القروض الصغيرة للفقراء. ولتحقيق هذه الأغراض لا بد من العمل من أجل تحقيق أهداف مؤسسية أخرى بما فيها (٥) زيادة مسؤوليات الحكومة عن البرنامج القطري و(٦) تعزيز التعاون بين الشركاء في **المجموعة الاستشارية المشتركة بشأن السياسات**.

(ب) إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ – ولا يرد في إطار هذا الغرض سوى هدف برنامجي واحد هو تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ. ويجري العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بطريق غير مباشر وإن يك مدروسا بدقة. وقد حقق المكونان الرئيسيان للبرنامج القطري إنجازات كبيرة ضمن سلسلة الإغاثة – التنمية. ويمكن تكييف كلا المكونين وتوسيعهما للاستجابة لحالات الطوارئ. وهما يشكلان شبكة أمان إنمائية مستمرة لا تخفف أسوأ آثار الفقر المزمن فحسب بل تستطيع بفضل "حجم فتحاتها" أن تتكيف لتقدم الإغاثة لحالات البؤس الشديد المؤقتة.

٢٣- ستستخدم المؤشرات التالية لتقييم ما يتحقق من الأهداف البرامجية المختلفة (أ) نسبة المشاركين الذين يعيشون فوق حد الفقر بعد سنتين من انفصالهم عن البرامج المعانة بالأغذية؛ و(ب) نسبة الموارد التي توزع على النساء مباشرة؛ و(ج)

نسبة موارد البرامج القطرية التي توجه إلى نصف البلاد الذي يضم الدوائر الفرعية التي تسود فيها أعلى مستويات الفقر النسبي؛ و(د) نسبة المشاركين في المشروعات الذين يتلقون حزما إنمائية قائمة على القروض الصغيرة؛ و(هـ) نسبة موارد البرنامج القطري التي تضطلع الحكومة بمسؤوليتها؛ و(و) قيمة موارد المعونة الغذائية المستخدمة بموازاة برامج **المجموعة الاستشارية المشتركة بشأن السياسات** وقيمة موارد المجموعة المستخدمة بموازاة البرنامج القطري التابع **للبرنامج**؛ و(ح) فعالية سائر أنشطة البرامج الإنمائية.

المجموعات المعنية

٢٤- يتوجه البرنامج القطري إلى مجموعتين متميزتين من الناس هم من أفقر سكان بنغلاديش. فهو يتوجه أولا إلى النساء المعدمات، لأنهن من أفقر الناس ولأن الاستثمار في المرأة يشكل عاملا حاسما في استراتيجيات تخفيف الفقر، نظرا للدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في مجالات صحة الأسرة وتغذيتها وتعليمها. أما المجموعة الثانية فهي مجموعة العاطلين عن العمل من فقراء المناطق الريفية الذين لا يمتلكون أراض. ومع أن المجموعتين تتداخلان من بعض النواحي، فقد وضعت للتوجه إليهما آليتان مختلفتان. واعتمد **البرنامج** والحكومة معايير لاختيار النساء المعدمات جرى التوصل إليها ضمن مشروع لتنمية المجموعات الضعيفة. وتطبق هذه المعايير على مستوى الحكم المحلي (الاتحاد). وقد أثبتت المسوحات أن هذه المعايير فعالة جدا. ويشاطر الشركاء في عمليات تنمية المجموعات الضعيفة الحكومة في التزامها العمل مع النساء الفقيرات. أما العاطلين عن العمل الذين لا أرض لهم فالتوجه إليهم يتم ذاتيا بموجب مشروع التنمية الريفية. فأشد الناس فقرا هم الذين يقبلون بالعمل كارهين مقابل أجر من القمح ذي قيمة متدنية. فالغذاء مقابل العمل هو بالنسبة لهم مجرد عنصر من العناصر المكونة لذاك الخليط الفسيفسائي السنوي من الأعمال والدخول التي يرسمون بها حياتهم. وقد حدد الأجر بحيث يكون أقل بقليل من أجر العمل العرضي في الزراعة كي لا ينافس إنتاج الأغذية والمحاصيل، بما يضمن تجنب الاعتماد المفرط على المعونات الغذائية.

الخيارات المتاحة مستقبلا

٢٥- كان القلق بشأن إمكانية تحقيق تخفيف الفقر بصورة دائمة التحرك المستمر من الإغاثة في اتجاه التنمية. وكانت المسألة لا تشغل في الأصل سوى برنامج تنمية المجموعات الضعيفة، رغم أنها عنصر أساسي في التزامات **البرنامج** نحو المرأة لعام ١٩٩٥. ولكنها أدخلت في السنوات الأخيرة ضمن برنامج التنمية الريفية أيضا الذي شرع في إطاره بأولى المشاريع الرائدة في مجال تربية الأسماك والتحريج التي أصبحت بمرور الوقت تشكل مكونات رئيسية منتظمة، المرأة فيها المنتفع الرئيسي الدائم.

٢٦- إن أنواع المساعدات التي ميزت البرنامج القطري في الماضي ستستمر في المستقبل. وستقدم الأغذية كما يلي: (أ) دعم شهري شامل للمساعدات الإنمائية الاقتصادية – الاجتماعية يشمل خلق قواعد أصول مادية للأسر المعدمة في إطار برنامج تنمية المجموعات الضعيفة؛ و(ب) دفع أجور للعمال مقابل خلق بنيات أساسية عامة وأصول مادية للأسر في إطار التنمية الريفية وإصلاحها وصيانتها. ومن المجالات الأخرى التي اقترح أن يكون للمساعدات الغذائية دور فيها مكافحة سوء التغذية ومعالجة مشاكل الفقر في المدن والتشجيع على المواظبة على المدارس. إلا أنه نظرا للدعم الذي تقدمه حاليا الجهات المانحة والحكومة في هذه المجالات، فإنه لا موجب لقيام **البرنامج** بالاضطلاع بأنشطة من هذا القبيل في الوقت الحاضر. ومع ذلك فسيجري الاضطلاع بأنشطة رائدة خلال مدة البرنامج بالتعاون مع الشركاء **في منظومة**

الأمم المتحدة بهدف استكشاف السبل المختلفة لاستخدام المساعدات الغذائية، بما فيها تلك السبل التي من شأنها معالجة سوء التغذية لدى الأطفال والفقر في المدن.

التعاون مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى

٢٧- طور **البرنامج** روابط وثيقة في بنغلاديش مع شريكيه في **المجموعة الاستشارية المشتركة بشأن السياسات** وهما **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وتشمل الرابطة مع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** التعاون العملي في مجال مصائد الأسماك ومشاريع التنمية الزراعية. أما **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** فإنه يعكف مع **البرنامج** والحكومة، على وضع برنامج رئيسي للمساعدة التقنية بهدف تعزيز آليات المشاركة لمشروعي التنمية الريفية وتنمية المجموعات الضعيفة على حد سواء.

٢٨- قدم **البرنامج** أيضا خدمات دعم في مجال برمجة أنشطة التنمية وتخفيف الكوارث ورصدها وغير ذلك إلى جميع الجهات الثنائية الأخرى المتبرعة بالأغذية باستثناء **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** واليابان وبلجيكا (لأن مساعداتها هي إما في إطار برامج المعونة الغذائية أو معونات تقدم مباشرة من خلال منظمات غير حكومية). وقد تعاون **البرنامج** أيضا منذ عدة سنوات مع **البنك الدولي** في مجالات مكافحة الفيضانات والصرف والري. ويستمر التعاون غير الرسمي، على مستوى مختلف، مع تمويل **مصرف التنمية الآسيوي** لسفلتة الطرق الترابية، وهو مشروع يتم بمعونة **البرنامج** ومع تمويل **البنك الدولي** لجزء من **صندوق القروض المتجددة** للجزء المتعلق بتوليد الدخل من برنامج تنمية المجموعات الضعيفة.

٢٩- ونظرا لضعف المؤسسات الحكومية المحلية فقد عدل **البرنامج** من طرائقه بالتعاون مع الحكومة بما يكفل إعطاء دور فاعل للمنظمات الوطنية غير الحكومية الكبيرة التي برهنت عن جدارتها وأثبتت، كوكالات منفذة، قدرتها المهنية على الوصول إلى فقراء الريف. ويعتمد **البرنامج** حاليا على منظمات غير حكومية من هذا النوع لتقديم المساعدات الإنمائية التكميلية (غير الغذائية) إلى المنتفعين من برنامج تنمية المجموعات الضعيفة حاليا ومستقبلا ولتنفيذ معظم المكونات الخاصة بالتحريج ومصائد الأسماك المدرجة في مشروع التنمية الريفية.

٣٠- ويرأس المكتب القطري **للبرنامج** اجتماعا شهريا للجهات المتبرعة بالأغذية في إطار نظام المجموعة الاستشارية المحلية للحكومة والجهات المانحة. ويدعى إلى هذه الاجتماعات ممثلون عن وزارات الأغذية والزراعة وإدارة الكوارث والإغاثة والمالية (قسم العلاقات الخارجية) وعن هيئة التخطيط ومكتب الإحصاء البنغلاديشي. والغرض من هذه الاجتماعات هو دراسة وتبادل المعلومات الخاصة بسائر المسائل المتعلقة بالمعونة الغذائية بما في ذلك سياسات الحكومة الغذائية ووضع إنتاج الأغذية واستيرادها واتجاهاتها المستقبلية وتنبؤات الجهات المانحة بشأن المساعدات الغذائية، والتحويل إلى نقد والاستعداد لمجابهة الكوارث. وتستعرض هذه الاجتماعات أيضا أي مسائل أخرى تثيرها النشرة الشهرية التي يصدرها المكتب القطري بعنوان "الحبوب الغذائية في بنغلاديش" والتي ترصد حالتي العرض والطلب في مجال الحبوب. وستتابع هذه المجموعة المعنية بالمعونات الغذائية تطوير نهج مشترك للانتفاع من المعونات الغذائية وكذلك تقديم المعلومات إلى **اللجنة الاستشارية القطرية المعنية بالمعونات الغذائية**.

برنامج الأنشطة القطرية

الترتيبات الخاصة بالموارد والمؤسسات

٣١- إن العامل المحدد لمستوى الموارد القطرية الممكنة لبنغلاديش هو في المقام الأول القاعدة التي يعتمدها **البرنامج** بتوزيع الموارد عالميا. ولكن هناك اعتراف باحتياجات بنغلاديش الاستثنائية من المعونات الغذائية وبكونها من أقل البلدان نموا ودخلا وأكثرها عجزا ماليا وسجلها العملي الذي يثبت قدرتها الاستيعابية العالية. لهذا يقترح، رهنا بتوافر الموارد، أن يحدد مستوى المساعدة الغذائية المتعددة الأطراف **للبرنامج** بـ ١٥٨ مليون دولار لمدة أربع سنوات، أي ٤٠ مليون دولار سنويا تقريبا بواقع ١٦٠ ٠٠٠ طن من القمح في السنة مقارنة بـ ١٥٩ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٦.

٣٢- سترتفع نسبة الموارد القطرية الموزعة مباشرة على النساء بنهاية هذا البرنامج القطري من نحو ٥٥ في المائة حاليا إلى ما لا يقل عن ٦٠ في المائة مما يحقق الالتزامات نحو المرأة التي اضطلع بها **البرنامج** في بكين. ويقضي مخطط الاستراتيجية القطرية بتخصيص ٦٠ في المائة من سلة الموارد للأنشطة المدرة للدخل لأن هذه الأنشطة توفر فرصا للتنمية المستمرة خاصة لمجموعة النساء المعدمات المعنية. أما النسبة المتبقية فسيخصص ٣٥ في المائة منها لأنشطة الاستخدام الموسمي و٥ في المائة لمشاريع المبادرات الجديدة الرائدة. أما البرنامج الأساسي **للبرنامج** في بنغلاديش (وهو التعبير الجديد الذي يطلق على عنصر البرنامج القطري الذي يمول بموارد متعددة الأطراف) فيركز على مواصلة أنشطة برنامجي التنمية الريفية وتنمية المجموعات الضعيفة. ويتوجه برنامج التنمية الريفية إلى العاطلين عن العمل في المناطق الريفية، بمن فيهم النساء الفقيرات، القادرين على المشاركة في المشاريع المدرة للدخل بينما يركز برنامج تنمية المجموعات الضعيفة في المقام الأول على النساء الفقيرات. وترد ضمن مشروعي التنمية الريفية وتنمية المجموعات الضعيفة خطط لأنشطة رائدة محددة لاستكشاف مجالات إنمائية جديدة بديلة معانة بالأغذية.

٣٣- ويتلقى **البرنامج** منذ مدة موارد إضافية كبيرة من معونات غذائية ثنائية وقمح من الحكومة لردف مساعداته المتعددة الأطراف. وتختلف مستويات المساعدة الثنائية من جهة مانحة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى. ويقدر، استنادا إلى تجربة السنوات الماضية والمشاورات التي جرت مع الجهات المانحة بشأن نواياها للمستقبل، أن كميات القمح التي التزمت هذه الجهات بتقديمها دعما للمشاريع التي يساعدها **البرنامج** ستبلغ ما معدله ١٩٠ ٠٠٠ طن في السنة خلال السنوات الأربع القادمة. وتقوم حكومة بنغلاديش، فضلا عن ذلك، بتقديم كميات متزايدة من القمح دعما لأنشطة المشاريع التي يساعدها **البرنامج**. وتبلغ مساهمة الحكومة السنوية حاليا ٦٠ ٠٠٠ طن من القمح. وستستخدم هذه الموارد الإضافية، التي لا تقل عن ٢٥٠ ٠٠٠ طن من القمح في السنة، للأنشطة البرامجية التكميلية الموازية. وسيضاعف هذا حجم البرنامج الأساسي تقريبا فينطوي على ما مجموعه ٤١٠ ٠٠٠ طن من القمح سنويا.

استعراض عام للبرنامج القطري					
النشاط	الفئة	الجهة المانحة	التكاليف (بملايين الدولارات)	السلعة	الكمية	عدد المنتفعين
تنمية المجموعات الضعيفة	أساسي	البرنامج	٦٤,٧	قمح	٧٧٠ ٠٠٠	
		الحكومة	١٨,١			
	تكميلي	ثنائي	٥٦,٩	زيوت	٦ ١٦٤	١ ٥٦٥ ٠٠٠
		منظمات غير حكومية	١٣,٦			
		الحكومة	٩٨,٦			
	المجموع الفرعي		**٢٥١,٩**			
التنمية الريفية	أساسي	البرنامج	٩٣,٦	القمح	٨٨٠ ٠٠٠	
		الحكومة	٢٣,١			
	تكميلي	ثنائي	١٠٨,٠	زيوت	٩ ٠٧٦	٤ ٤١٩ ٠٠٠
		الحكومة	٢٧٠,٧			
	المجموع الفرعي		**٢٧٠,٧**			
القيمة الإجمالية للبرنامج القطري			**٥٢٢,٦**	**القمح** **زيوت**	**١ ٦٥٠ ٠٠٠** **١٥ ٢٤٠**	**٤ ٤١٩ ٠٠٠**

٣٤- قام المكتب القطري **للبرنامج**، بالتعاون مع هيئة التخطيط بوضع خريطة للفقر تبين انتشار الفقر حسب الدوائر الفرعية استنادا إلى البيانات الرسمية. وستتركز أنشطة البرنامج القطري في معظمها في أكثر المناطق فقرا وسيجري تحديث هذه الخريطة مرة كل سنتين مع توافر البيانات الجديدة.

٣٥- سيتم تنفيذ أنشطة المشروعات من قبل الوكالة الحكومية المختصة المسؤولة عن القطاع المعني. وسيحرص على إسناد دور موسع للحكومات المحلية في كل نشاط من الأنشطة. وستشجع الوكالات التابعة **للأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية على المشاركة حيثما وجد أن من شأن مساهماتها أن تعزز تحقيق الأهداف. ومعظم الوكالات الحكومية المسؤولة تتمتع بقدرات كافية على صعيد الموظفين والترتيبات التنظيمية والموارد المالية والمادية. ويجري باستمرار إدخال تحسينات؛ وتحقيقا لذلك، سيتاح برنامج تدريب النظراء الذي يديره **البرنامج** ويموله جزئيا خلال السنوات الثلاث القادمة في إطار مشروع التدريب الخاص بتعزيز المؤسسات الخاصة بالتنمية المعانة بالأغذية والذي تموله أستراليا والاتحاد الأوروبي.

٣٦- تقضي استراتيجية تعزيز المؤسسات الخاصة بالتنمية المعانة بالأغذية التي أقرتها الحكومة بإنشاء برنامج ومجلس تنسيق للتنمية المعانة بالأغذية ضمن هيئة التخطيط. وسيتولى هذا المجلس الذي سيرأسه وزير التخطيط مراقبة وتوجيه الدور الاستراتيجي الجديد لهيئة التخطيط في دمج كل المعونات الغذائية الإنمائية في خطة التنمية السنوية للحكومة، من خلال تحديد المعونات الغذائية المخصصة لكل قطاع من القطاعات وتقديم المشورة للوزارات المعنية بشأن وضع مشروعات معانة بالأغذية. كما سيتم إنشاء لجنة استشارية قطرية منفصلة للمعونة الغذائية برئاسة عضو (العضو المبرمج) في هيئة التخطيط لتكون الجهاز الأعلى المعني بتقديم المشورة إلى الحكومة ومكتب **البرنامج** القطري بشأن السياسات وقضايا البرمجة الناجمة عن تنفيذ هذا البرنامج القطري. وستضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الوكالات التنفيذية الرئيسية (الوزارات الاختصاصية)، والشركاء في التنمية (الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية) والمكتب القطري **للبرنامج**.

٣٧- يستكمل هذا البرنامج القطري شكله مستبقا هذه الترتيبات المؤسسية الجديدة. ولهذا السبب أجريت مشاورات مع إدارة العلاقات الاقتصادية (الشؤون المالية) وهيئة التخطيط والوزارات المختصة وتم الحصول على موافقة الحكومة.

وجرت مباحثات أيضا مع الشركاء من الجهات المتبرعة بالأغذية ومع وكالات **الأمم المتحدة والبنك الدولي** ومع المنظمة غير الحكومية المسؤولة عن جزء كبير من عملية التنفيذ.

أنشطة البرنامج الأساسي

النشاط الأول: التنمية الريفية

٣٨- للحكومة أولويتان رئيسيتان هما: (أ) معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي لدى أفقر الشرائح السكانية الريفية الناجمة عن نقص فرص العمل؛ و(ب) إنشاء الأشغال العامة الكبيرة وإصلاحها وصيانتها كالحواجز الساحلية وأقنية الصرف والري وشبكات الطرق الريفية ذات الأهمية الحيوية لتنمية المناطق الريفية فضلا عن كونها تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الاستراتيجية الوطنية للاستعداد لمواجهة الفيضانات والأعاصير. ولا تملك الحكومة ما يكفي من الموارد لمعالجة هاتين المشكلتين معا معالجة كاملة. ويركز هذا المشروع استراتيجيا على خلق فرص عمل فورية لفقراء المناطق الريفية وبخاصة للنساء، حيثما أمكن ذلك.

٣٩- وتركز التنمية الريفية على إنشاء أربعة أنواع رئيسية من الأصول المادية العامة وتطويرها وإصلاحها. وهذه القواعد المادية هي البنيات الأساسية في مجالات مكافحة الفيضانات والصرف والري، وتحديث الطرق، وإعادة إعمار مصائد الأسماك، وغرس الأشجار. كما تزود التنمية الريفية المشاركين بأصول مادية شخصية وعائلية على صعيدي الإنتاج وظروف المعيشة على حد سواء. وتؤدي التنمية الريفية أيضا، وبطريقة غير مباشرة، إلى توليد العمالة وتحسين مستويات المعيشة لكامل مستجمع البنيات الأساسية. وتنفذ الأشغال الأرضية كثيفة العمالة المتوسطة والكبيرة خلال أشهر الجفاف من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان. بينما تستمر أعمال التحريج طوال السنة. وتهدف خطة عمل **البرنامج** لبنغلاديش بشأن الالتزامات من أجل المرأة إلى توسيع الفرص المتاحة للمرأة لممارسة أنشطة مدرة للدخل. ومن الأنشطة المناسبة جدا في هذا الصدد التحريج وصيد الأسماك وأعمال صيانة الأشغال الأرضية.

٤٠- يستغرق مشروع التنمية الريفية أربع سنوات تبدأ في ١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ وتنتهي في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠ وينطوي على التزام من **البرنامج** بقيمة إجمالية قدرها ٩٤ مليون دولار - ٠٠٠ ٣٧٨ طن من القمح و٠٠٠ ٩ ١ طن من الزيوت. وتختلف الوكالات المنفذة والأهداف الرئيسية ونتائج أنشطة المشروع من مكون إلى آخر. وترد هذه مفصلة ومجدولة في الملحق الأول.

النشاط الثاني: تنمية المجموعات الضعيفة

٤١- يترك الفقر الشديد في بنغلاديش أقسى بصماته ضراوة على النساء والأطفال. لذلك فإن هذا المشروع يركز تركيزا استراتيجيا على تزويد النساء من أفقر الشرائح السكانية الريفية بالعزيمة والتدريب والتسهيلات الائتمانية لمساعدتهن على الخروج من حالة الفقر الشديد. ولهذا أسباب هي: (أ) أن الأسر التي ترأسها نساء هي من أشد الأسر فقرا؛ و(ب) تدل التجربة على أن النساء أكثر تحفزا للتعلم في مجموعات من غيرهن؛ و(ج) أنهن يوظفن ما يكتسبنه من معارف ودخل لصالح الأسرة بكاملها؛ و(د) أنهن يسددن ما يحصلن عليه من قروض.

٤٢- يهدف مشروع تنمية المجموعات الضعيفة إلى تزويد النساء الضعيفات بفرصة لتطوير استراتيجيات جديدة من أجل البقاء من خلال برنامج دعم على شكل أغذية لفترة سنة ونصف. وبالتزامن مع هذا تقدم مساعدات للنساء الضعيفات لتمكينهن من اكتساب مهارات جديدة قادرة على توليد الدخل وبالتالي على خلق قواعد مادية إنتاجية ومنزلية. وتتلقى المشاركات أيضا ضمانات بالحصول على دعم إضافي من المنظمات غير الحكومية حتى تتمكن من الوصول إلى الاعتماد على الذات. ويجري في إطار مكون توليد الدخل تنظيم النساء شديدات الفقر في مجموعات وتحفيزهن على المشاركة في مشاريع للتوفير. ويحقق مشروع توليد الدخل لما لا يقل عن ٧٥ في المائة من هؤلاء النساء اكتساب معارف عن القضايا الصحية والاجتماعية والحصول على تدريب على المهارات المدرة للدخل وفرص للحصول على قروض لبدء مشاريع صغيرة. وإلى حد كبير تتيح هذه المشاريع المختلفة للنساء أن يعززن من مشاركتهن في عمليات التنمية العامة. ويجري تقديم هذه الخدمة من الخدمات الإنمائية بالتعاون مع منظمات غير حكومية ووكالات حكومية. وفي المناطق التي لا تتاح فيها حزمة الخدمات الإنمائية كاملة من خلال منظمة قائمة، تستخدم قائدات المجموعات والمرشدات لتنظيم النساء في مجموعات ضمن مشروع تنمية المجموعات الضعيفة ويجري تحفيزهن وتوعيتهن بالقضايا الاجتماعية ومساعدتهن على الحصول على تسهيلات ائتمانية. وفي مراكز تدريب النساء التي تديرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية، تتعلم النساء الفقيرات مهارات في الحرف القابلة للتسويق ويخضعن للتوعية من خلال المشاركة في دورات مدة كل منها سنة.

٤٣- وسيقدم هذا المشروع، حتى يونيو/حزيران ١٩٩٨، المساعدة لليتامى والأطفال الذين يقيمون إقامة داخلية في المؤسسات التعليمية المختلفة. ويساهم القمح الذي يقدمه **البرنامج** في تكملة الوجبات التي تقدم إليهم. إلا أن المساعدات التي يقدمها **البرنامج** لهذا المكون من المشاريع سيجري إلغاؤها تدريجيا كجزء من استراتيجية الانتقال من الإغاثة إلى البرامج الإنمائية المدروسة.

٤٤- لأسباب تتعلق بالميزانية، أقرت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الأربعين تمويل مشروع تنمية المجموعات الضعيفة، وهو مشروع لأربع سنوات، لمدة سنتين فقط من ١ يوليو/تموز ١٩٩٦ إلى ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٨. وقد تقرر الآن أن يدمج هذا المشروع الجاري ضمن البرنامج القطري وأن يمدد من ١ يوليو/تموز ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٠ بتكلفة يتحملها **البرنامج** بمقدار ٦٥ مليون دولار – ٠٠٠ ٢٦٢ طن من القمح و٠٠٠ ٦ طن من الزيوت – خلال سنوات البرنامج الأربع. وتختلف الوكالات المنفذة والأهداف الرئيسية والمخرجات باختلاف الأنشطة التي ترد مفصلة ومجدولة في الملحق الثاني.

النشاط الثالث: عملية اللاجئين المزمنة

٤٥- يقوم البرنامج منذ عام ١٩٩٢ بتقديم الإغاثة للاجئين من ميانمار. ومع عودة ٨٠ في المائة من اللاجئين إلى بلادهم، كان من المتوقع أن تنتهي هذه العملية خلال عام ١٩٩٦. إلا أن هذا قد أصبح الآن أقل احتمالا. فبتاريخ كتابة هذه الوثيقة (يوليو/تموز ١٩٩٦) لم يكن **البرنامج** قد تلقى طلبا من الحكومة ولا من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بمواصلة تقديم الدعم للاجئين خلال عام ١٩٩٧. وإذا ما طلب تقديم الدعم فإن الكميات المطلوبة لما مجموعه ٠٠٠ ٤٥ لاجئ لمدة ١٢ شهرا ستكون، بناء على تقديرات عام ١٩٩٦، في حدود ٠٠٠ ١٠ طن من الأغذية (سلة من السلع) بقيمة أربعة ملايين دولار. ولم يدرج هذا النشاط في الاستعراض العام للبرنامج القطري (انظر الجدول في الفقرة ٣٣) لأن الالتزام به ما زال غير ثابت ولأن الموارد المطلوبة تمثل أقل من واحد في المائة من هذا البرنامج القطري.

أنشطة البرنامج التكميلية

النشاطان الأول والثاني: التمويل المشترك مع الجهات الثنائية والحكومة

٤٦- تتوازى الأنشطة التكميلية للبرامج الإنمائية التي يضطلع بها باستخدام التبرعات الثنائية والمساهمات الحكومية بشكل مباشر مع جميع مكونات أنشطة البرنامجين الأساسيين تقريبا. فالسلع التي تقدمها الجهات المانحة والحكومة تكمل المساعدات التي يقدمها البرنامج وتوسع كثيرا من النطاق الذي تغطيه الأنشطة. وترد المساهمات الإجمالية مفصلة، حسب كل نشاط من أنشطة البرنامجين الرئيسيين، في الملحقين الأول والثاني. ومن المتوقع أن تساهم الجهات المانحة خلال فترة هذا البرنامج القطري التي تبلغ أربع سنوات بـ ٥٠٢ ٠٠٠ طن من القمح لصالح برنامج التنمية الريفية و٢٦٨ ٠٠٠ لصالح برنامج تنمية المجموعات الضعيفة. أما الحكومة فمن المنتظر أن تساهم بـ ٢٤٠ ٠٠٠ طن من القمح لصالح برنامج تنمية المجموعات الضعيفة، وهي تدرس حاليا إمكانية تقديم كمية ٢٤٠ ٠٠٠ طن أخرى من القمح لبرنامج التنمية الريفية.

النشاط الثالث: التخفيف من حدة الكوارث

٤٧- دعم **البرنامج** خلال السنوات العشرين الماضية ١٤ عملية طوارئ في بنغلاديش استدعتها الأعاصير وأمواج مد البحر والفيضانات والجفاف. وفي آخر عملية طوارئ شارك بها عام ١٩٩١، قدم **البرنامج**، بالتعاون مع جهات مانحة ثنائية (**الاتحاد الأوروبي** وكندا وفرنسا)، معونات غذائية طارئة للإغاثة وتعمير السدود والطرق والمنازل من خلال أنشطة في إطار الغذاء مقابل العمل. وشاركت المنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة وفعالة في تنفيذ عمليات الطوارئ.

٤٨- تدل تجربة **البرنامج** في الماضي على أن معوناته في حالات الطوارئ لا تشكل إلا أقل من ثمانية في المائة من مجموع التزامات **البرنامج** السلعية. فعمليات الطوارئ تلقى دعما واسع النطاق من جانب الجهات المانحة الثنائية. ومن الطبيعي بالتالي افتراض أن بعض احتياجات العمليات من السلع خلال فترة هذا البرنامج القطري تم توفيرها عن هذا الطريق. ولا يمكن الشروع في عمليات التخطيط التفصيلي وإقرار الالتزامات إلا عندما تبرز حاجة إليها.

القضايا والمخاطر الرئيسية

٤٩- ما زال مفهوم التكامل مع التخطيط الإنمائي المستند إلى خطة تعزيز المؤسسات الخاصة بالتنمية المعانة بالأغذية في بداياته رقم إقراره من قبل الحكومة. ونجاح تطبيق هذا المفهوم عمليا أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبرنامج القطوي. ولا بد من الانتظار لمعرفة مدى قدرة هيئة التخطيط والوزارات المختصة على الاضطلاع بالأدوار الجديدة التي تسندها إليها خطة تعزيز المؤسسات الخاصة بالتنمية المعانة بالأغذية.

٥٠- وتتبع إدارة مشروع التنمية الريفية حتى الآن وزارة إدارة الكوارث والإغاثة التي تضطلع بمسؤوليات فيما يتعلق بتوفير الموارد دون أن تؤدي دورا تنفيذيا في أنشطة المشاريع. ويجري حاليا نقل مسؤوليات إدارة مكونات المشاريع إلى

الوكالات المختصة كل حسب اختصاصه. وسيتوقف نجاح هذه الأنشطة إلى حد كبير على مدى فعالية الوكالات في الاضطلاع بمهامها.

٥١- وقد انتقلت المسؤولية العامة عن سياسات مشروع تنمية المجموعات الضعيفة وتنسيق أنشطتها إلى وزارة شؤون المرأة والطفل وذلك للمرة الأولى. وسيتم لفترة انتقالية مدتها سنتان تقاسم الإدارة على صعيد الدوائر الفرعية والاتحادات بين وزارتي شؤون المرأة والطفل وإدارة الكوارث والأمانة. وسيتوقف نجاح هذه الترتيبات الجديدة على قدرة وزارة شؤون المرأة والطفل على تطوير الموارد والمهارات المطلوبة.

٥٢- من العوامل الحاسمة في تحقيق الأهداف الأولية للبرنامج القطري ولبيان مهام **البرنامج** حسن توجيه المساعدات الغذائية نحو أفقر الفئات وأشدها حاجة. وسيجري خلال فترة البرنامج القطري تقييم فائدة خريطة الفقر التي تم تنقيحها مؤخرا.

٥٣- تعتمد التبرعات الثنائية على عوامل كثيرة تقع خارج نطاق هذه الوثيقة. ومن شأن أي تغيير في المساهمات المتوقعة من الجهات المانحة الثنائية أن تفضي إلى تعديل نطاق هذا البرنامج القطري.

عملية إدارة البرنامج

التقييم

٥٤- لقد تم وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة من أجل تنفيذ تقييم البرنامج لمختلف الطلبات المقدمة إليه من الحكومة للحصول على معونات غذائية. وكان طلب الحكومة الخاص بمشروع تنمية المجموعات الضعيفة قد خضع عام ١٩٩٥ للتقييم من جانب **البرنامج** من خلال بعثة استعراض وتقييم ضمت خبراء تقنيين وممثلي عن جهة مانحة رئيسية. وكانت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** قد أثنت على ملخص المشروع المستند إلى توصيات البعثة وأقرته في دورتها الأربعين. وكما سلف، يقترح الآن تمديد المشروع لفترة إضافية قدرها سنتان ونصف حتى نهاية فترة البرنامج القطري (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠). وسيجري استعراض جميع جوانب أداء المشروع في التقرير المرحلي النصفي الذي سيقدم إلى **المجلس التنفيذي** من خلال **لجنة البرامج القطرية** التابعة **للبرنامج**.

٥٥- وعملا بالإجراءات المعتادة المتبعة بالنسبة لدورات مشاريع **البرنامج** قامت بعثة من المقر الرئيسي **للبرنامج** بتقدير سابق على التقييم لطلب الحكومة بشأن المرحلة الجديدة من مشروع التنمية الريفية التي من المقرر أن تبدأ مع بداية هذا البرنامج القطري. وقدمت البعثة المشورة بشأن عدد من القضايا المهمة، كتوسيع المكونات الخاصة بالمرأة، التي روعيت في التقييم الكامل للمشروع الذي أجري في منتصف عام ١٩٩٦. وضمت بعثة التقييم خبرات في مجال إدارة المشاريع من المقر الرئيسي **للبرنامج** وخبراء استشاريين في مجال التنمية الاقتصادية والريفية. وقد قامت لجنة البرامج القطرية التابعة **للبرنامج** باستعراض ملخص الأنشطة الذي لن يقدم إلى المديرة التنفيذية لإقراره نظرا لحجمه الكبير، إلا بعد أن يقر **المجلس التنفيذي** هذا البرنامج القطري.

٥٦- وهناك مكونات رائدة من أنشطة التنمية الريفية وتنمية المجموعات الضعيفة لم يجر تحديدها بعد ستستهلك ما سيبلغ نحو خمسة في المائة من موارد **البرنامج** المتاحة، أي ما سيصل إلى ٠٠٠ ٨ طن من القمح (مليونا دولار) في السنة.

وعندما تطلب الحكومة أيا من المشاريع الرائدة المختلفة يقيم المكتب القطري المشروع المطلوب ويقوم المدير القطري **للبرنامج** بإقراره.

٥٧- وعند تلقي أي طلب لإغاثة اللاجئين أو للطوارئ فإن هذا الطلب يتم بالتعاون مع المقر الرئيسي **للبرنامج** مع الانتفاع الأمثل بالخبرات المتوافرة قطريا خاصة لدى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتطلب الموافقة على الطلب من **المجلس التنفيذي** أو المديرة التنفيذية أو من ينوب عنها، حسب حجم الطلب، بناء على توصية لجنة البرامج القطرية التابعة **للبرنامج**.

تنفيذ البرنامج

٥٨- يتوافر في المكتب القطري **للبرنامج** عدد كاف من الموظفين الاختصاصيين كما تتوفر له الوسائل اللوجستية اللازمة ولديه الهيكلية التنظيمية الفعالة لتنفيذ البرنامج القطري على نحو مناسب. ويتمتع المكتب أيضا بالقدرة على إدارة برنامج تدريبي واسع النطاق للنظراء وللعاملين بهدف تعزيز المؤسسات.

٥٩- كان النقص في تقديم التقارير الخاصة بإدارة السلع وبأداء المشاريع في حينها في الماضي أحد نقاط الضعف الرئيسية في إدارة المشاريع. وبموجب الترتيبات الجديدة المتصلة بتعزيز المؤسسات الخاصة بالتنمية المعانة بالأغذية، تم نقل مسؤولية تنفيذ المشاريع الإنمائية إلى الوزارات المختصة، وقامت وزارة إدارة الكوارث والإغاثة بتعزيز قدرتها على إدارة عمليات اللاجئين والطوارئ. وسيتحقق هذا التغيير الأساسي في استراتيجية تنفيذ سائر المشاريع المعانة من **البرنامج** تقدما كبيرا في مجال تحسين إدارة هذه المشاريع.

٦٠- ومن المبادرات الجديدة الهادفة إلى تحسين تنفيذ المشاريع ما يلي: (أ) توعية السلطات المعنية بالمشاريع باحتياجات المنتفعين من المشاريع من خلال طرائق التقييم الريفية؛ و(ب) تطوير نظم كفيلة بإشراك المعنيين بالمشاريع، خاصة النساء، في عمليات تخطيط الأنشطة وإدارتها؛ و(ج) مساعدة الوكالات المنفذة على تحسين إدارة المشاريع عن طريق زيادة تطوير استراتيجيات الرصد ونظم تقديم التقارير من القاعدة الشعبية إلى الصعيد المركزي.

٦١- تدمج جميع شحنات القمح من المصادر الثنائية المرسلة للأنشطة الأساسية والتكميلية، إضافة إلى مخصصات الحكومة، مع مخزونات القمح الوطنية لدى وزارة الأغذية وتسلم إلى سلطات المشاريع من أقرب مستودعات التخزين المحلية إلى مواقع المشروعات لتوزع على المشاركين. وفيما يتعلق بسلع البرنامج، تتلقى بنغلاديش معونة للنقل البري والتخزين والمناولة بنسبة ٥٠ في المائة للمشروعات الإنمائية وعمليات الطوارئ و١٠٠ في المائة لمساعدات اللاجئين. ولن تجري خلال فترة هذا البرنامج القطري أي محاولة لتغيير ترتيبات تقاسم التكاليف هذه لأن الحكومة تقوم فعلا بتحمل حصة كبيرة جدا من تكاليف البرنامج كنفقات شحن خارجي و١٠٠ في المائة من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة لبعض الشحنات الثنائية إضافة إلى مساهمة سنوية تبلغ ٦٠ ٠٠٠ طن من القمح لصالح تنمية المجموعات الضعيفة. وتدرس الحكومة، فضلا عن ذلك، تقديم مساهمة سنوية إضافية مقدارها ٦٠ ٠٠٠ طن قمح أخرى لصالح أنشطة التنمية الريفية – وهي مساهمة تزيد بثلاث مرات عن نسبة ٥٠ في المائة من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة التي يتحملها **البرنامج**.

٦٢- وحرصا على المحافظة على تدفق إمدادات الأغذية إلى المنتفعين إلى أقصى حد ممكن، في إطار مخطط الاستراتيجية القطرية، فقد جرى التشجيع على عدم تحويل سلع البرنامج الغذائية إلى نقود حيثما أمكن الحصول على موارد نقدية. وينتظر أن تتراجع كميات سلع **البرنامج** التي تحول إلى نقود خلال فترة البرنامج القطري الحالي. وسيتعين

تحويل جزء من السلع الثنائية إلى نقود لدعم تكاليف الهياكل المدرجة في مكون الطرق ضمن نشاط التنمية الريفية ولتمويل عمليات تقديم القروض في إطار أنشطة تنمية المجموعات الضعيفة. وهناك آلية مناسبة قائمة فعلا للاضطلاع بعملية التحويل إلى نقود.

٦٣- سيكون لكل وكالة منفذة وحدة لإدارة المشروع يرأسها مدير مشروع يكون مسؤولا عن الإدارة اليومية وعن أنشطة المشروع بما فيها وضع أهداف سنوية للعمل استنادا إلى الاحتياجات التي ينبغي تحديدها من خلال التشاور والمشاركة وتخصيص الموارد المطلوبة لكل موقع من مواقع المشروع.

رصد البرامج ومراقبة حساباتها

٦٤- رصد البرامج مفهوم جديد على **برنامج الأغذية العالمي**. لذلك عرضت مسألة تحديد أهداف البرامج ومؤشراتها (انظر الفقرتين ٢٢ و٢٣) في هذا البرنامج القطري الأول لبنغلاديش على نحو غير نهائي. وستستخدم المؤشرات المدرجة لتقييم ما ينجز تحقيقا لهذه الأهداف في الاستعراض المرحلي للبرنامج القطري.

٦٥- وعملا بنظم الرصد وتقديم التقارير الواسعة النطاق **للبرنامج** في بنغلاديش فإن "العقود التنفيذية" لكل مشروع من المشروعات ستنص بالتفصيل على الترتيبات التنظيمية لمتطلبات الرصد وتقديم التقارير ومراقبة الحسابات لسائر الموارد. وسيعاد النظر في هذه المتطلبات تدريجيا خلال فترة هذا البرنامج القطري مع انتقال المسؤولية عن المشروعات الإنمائية المعانة بالأغذية إلى إدارة التنفيذ والرصد والتقييم التابعة للحكومة. وستكون وحدة إدارة المشروع لكل مشروع فرعي مسؤولة عن "رصد عمل الإدارة" بشكل منتظم. وسيتم وضع صيغ للرصد لكل مستوى من المستويات بشكل يتيح تلخيص المعلومات مباشرة في التقارير الفصلية المعتادة عن الموارد وفي تقارير نصف سنوية عن التنفيذ اتفق مع **البرنامج** على إعدادها. وستعكس هذه التقارير، حسب الاقتضاء، التزامات برنامج بنغلاديش الخاصة بالمرأة. وسيتلقى العاملون في المشاريع تدريبا على رصد المؤشرات الحيوية للمشاريع وعلى طرق إعداد التقارير. وستتضمن "العقود التنفيذية" أيضا أحكاما بشأن مراقبة حسابات سائر موارد المشاريع سنويا على أساس السنة الواحدة.

تعديل البرنامج واستكماله

٦٦- يشرف المكتب القطري **للبرنامج** إشرافا على جميع أنشطة البرنامج القطري استنادا إلى تحليل التقارير الحكومية عن المشروعات وإلى استنتاجات موظفي **البرنامج** إثر قيامهم بزيارات ميدانية واتصالاتهم مع شركاء التنمية الآخرين. وستركز الزيارات الميدانية على إجراء دراسات تشخيصية بسيطة لجوانب النجاح والإخفاق في التنفيذ. وستلخص تقييمات المكتب القطري في تقرير المكتب القطري عن المشاريع الذي يصدر مرتين في السنة ويوزع على وحدة إدارة المشروع وشركاء التنمية **واللجنة الاستشارية القطرية بشأن المعونات الغذائية**.

٦٧- وستعقد **اللجنة الاستشارية القطرية بشأن المعونات الغذائية** اجتماعا أوليا في أبريل/نيسان ١٩٩٧ تليه اجتماعات مرة كل ستة أشهر لاستعراض أداء المشاريع الفرعية المختلفة استنادا إلى تقارير المكتب القطري عن المشاريع. ومتى وجدت اللجنة أن مشروعا فرعيا يحتاج إلى تحسين، فإنها تقوم بتحليل الأسباب العميقة للمشاكل وتقدم المشورة بشأن الخطوات التصحيحية المناسبة. وتقوم اللجنة أيضا باعتماد التوصيات المناسبة عندما ترى أن الحاجة تدعو إلى إلغاء المساعدات لمشروع فرعي ما تدريجيا أو وقفها أو تعزيزها أو إلى الشروع بخطة رائدة جديدة.

٦٨- تستند الأنشطة الإنمائية التكميلية الثنائية إلى أنشطة البرنامج الأساسي التي يعتمدها **البرنامج** والتي تقر ضمن إطار عمليات تفاهم ثنائية دولية حكومية منفردة وعمليات تفاهم ثنائي مترابطة بين الجهة المانحة **والبرنامج**. وبالنسبة لهذا البرنامج القطري وبعد أن تم اعتماد الترتيبات التنظيمية بشأن تعزيز المؤسسات الخاصة بالتنمية المعانة بالأغذية، ستقوم هيئة التخطيط بتخصيص هذه الموارد الثنائية حسب الأنشطة في نفس الوقت الذي يتم فيه البت في مخصصات **البرنامج** والحكومة من الموارد الغذائية. وسيتم خلال عام ١٩٩٧ تحديد دور كل من المؤسستين الجديدتين – وهما مجلس التنسيق التابع للحكومة واللجنة الاستشارية المشتركة بين الحكومة **والبرنامج** بشأن المعونات الغذائية – في هذه العملية.

٦٩- تستهل أنشطة اللاجئين أو الإغاثة في حالات الطوارئ التكميلية بناء على طلب من الحكومة وتجاز، حسب حجمها، من قبل **المجلس التنفيذي** أو المديرة التنفيذية أو من يقوم مقامها (انظر الفقرة ٥٧ آنفا).

التقييم

٧٠- وضعت شعبة معلومات الإدارة التي جرى تعزيزها في المكتب القطري مؤخرا استراتيجية لتقييم النتائج. وتقضي هذه الاستراتيجية بإنشاء نظم لتقييم النتائج (تراعي التزامات برنامج بنغلاديش نحو المرأة) ضمن سائر مكونات برنامج التنمية الريفية وكذلك مكوني توليد الدخل ومراكز تدريب النساء من برنامج تنمية المجموعات الضعيفة. وسيتم فتح ملف بأوصاف كل منتفع ليتيح تتبع الآثار على المدى القصير والمدى الطويل. ومن المقرر اعتماد منهجيتين متكاملتين أولاهما المسوح الطولانية التي تهدف إلى ضمان تتبع الظروف الاقتصادية – الاجتماعية لعينات من المشاركين لمدة أربع أو خمس سنوات، وثانيهما "تمارين التعلم بالمشاركة" التي ستستخدم فيها عدة طرائق تقييم نوعية مبتكرة قائمة على المجموعات. وستعقد تمارين التعليم بالمشاركة مع مشاركين ومع شرائح مختلفة من المجتمع الريفي ومعنيين آخرين (كأعضاء لجان التنفيذ) وممثلين عن وكالات التنفيذ الحكومية والمنظمات غير الحكومية وموظفي **البرنامج**.

٧١- وقد تم وضع نظم تقييم النتائج لمكوني توليد الدخل ومراكز تدريب النساء (تنمية المجموعات الضعيفة) ومشروع الطرق الفرعي (التنمية الريفية) وجرى تطبيقها. أما النظم الخاصة بالمشروعات الفرعية المتبقية (المياه ومصائد الأسماك والتحريج – التنمية الريفية) فمن المقرر أن تكون جاهزة بحلول عام ١٩٩٧. وهناك مساعدات مالية كبيرة خصصها **الاتحاد الأوروبي** لهذا الغرض.

٧٢- سيتم في أوائل عام ١٩٩٩ إجراء استعراض نصفي شامل للبرنامج القطري. ولما كان هذا البرنامج القطري هو الأول من نوعه ونظرا لضخامة الموارد الموظفة فسيطلب إلى المقر الرئيسي للبرنامج تقديم المساعدة لضمان إعداد تقرير موضوعي وشامل. وسيقدم التقرير المرحلي النصفي إلى الدورة العادية الثانية **للمجلس التنفيذي** عام ١٩٩٩. وستستخدم النتائج التي ستتمخض عنها عملية الاستعراض من أجل تعزيز الأنشطة المقررة للنصف الثاني من البرنامج القطري. وستوفر الدروس المستخلصة من الاستعراض الأساسي اللازم خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ لإعداد البرنامج القطري الثاني (٢٠٠١-٢٠٠٥). أما تقييم البرنامج القطري بكامله فسيتم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠.

الملحق الأول

تفاصيل البرنامج القطري: التنمية الريفية

رقم المشروع واسمه	مدة المشروع			تكاليف المشروع (با طنان)	(بملايين الدولارات)
المشروع ٢١٩٧ (التوسع العاشر)	٤ سنوات	البرنامج	قمح للتوزيع	٢٥٠ ٣٧٨	٧٣,٠
			زيوت لدعم نفقات النقل الدخل والتخزين والمناولة	٩ ٠٧٦	٨,٦
التنمية الريفية	من ١٩٩٧/١/١ إلى ٢٠٠٠/١٢/٣١	جهات ثنائية	تكاليف نقدية		١٢,٠
			قمح للتوزيع	٧٥٠ ٥٠١	٩٦,٨
			شحن ٧٥٠ ٣٦١ طن من القمح "سيف"		١١,٢
		الحكومة	قمح للتوزيع	*	*
			تكاليف متكررة، نفقات شحن ونقل داخل وتخزين ومناولة		٦٩,١
		المجموع	قمح	٠٠٠ ٨٨٠	
			زيوت	٩ ٠٧٦	٢٧٠,٧

المكون	الوكالة المنفذة	١ هداف الرئيسية	المخرجات
مياه	مجلس تنمية الموارد المائية لبنغلاديش – وزارةالموارد المائية	إنقاذ ١ رواح والممتلكات من الفيضانات وا عاصير وزيادة الإنتاج الزراعي من خلال إصلاح وبناء البنيات ١ ساسية المتعلقة بالمياه.	خلق بنية أساسية للحماية من الفيضانات وا عاصير وتوليد العمالة بمعدل ١٩ مليون يوم عمل.
طرق	دائرة الهندسة في الحكومة المحلية – وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية	تحسين الربط بين مراكز النمو الريفي من خلال صيانة الطرق وإصلاحها وبنائها.	إصلاح الطرق وتوليد العمالة بمعدل ١١ مليون يوم عمل.
التحريج	دائرة التحريج – وزارة التحريج	خلق فرص لتوليد الدخل لصالح فقراءي الريف، وخاصة النساء، من خلال حماية ١ غراس التي توفر مردودا على الدى المتوسط وتحمي السدود.	زيادة التغطية با شجار وتوليد العمالة بمعدل ١٣ مليون يوم عمل.
مصائد ١ سماك	دائرة مصائد ١ سماك – وزارة مصائد ١ سماك	خلق فرص لتوليد الدخل قائمة على مصائد ١ سماك لصالح فقراء الريف، وخاصة النساء، من خلال إصلاح الكتل المائة لتصبح صالحة لزراعة ١ سماك.	إصلاح أحواض ١ سماك وتوليد العمالة بمعدل ٦ ملايين يوم عمل.

قدرت قيمة السلع الغذائية استنادا إلى التكاليف التقديرة التالية: قيمة القمح FOB هى ١٩٣ دولارا للطن الواحد، وقيمة الزيت FOB هى ٩٥٠ دولارا للطن الواحد، وتكلفة التأمين والإشراف والشحن البحري ٣١ دولارا للطن الواحد. وتقدر تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة بـــ ٤٦ دولارا للطن الواحد. وإعانة النقل الداخلي والتخزين والمناولة من القمح الذي يقدمه البرنامج للتوزيع هى ٢٣ دولارا للطن الواحد. ويتوقع تقديم ٠٠٠ ١٤٠ طن من قمح المعونات الثنائية على أساس تسليم FOB والباقي وقدره ٧٥٠ ٣٦١ طن على أساس CIF.

* تدرس الحكومة حاليا إمكانية تقديم مساهمة غذائية مباشرة قدرها ٠٠٠ ٦٠ طن من القمح سنويا تقدر قيمتها بنحو ٥٣,٨ مليون دولار دعما نشطة للمشروع. وإذا ما تم ذلك فإن المخرجات سترتفع بنسبة الزيادة.

الملحق الثاني

تفاصيل البرنامج القطري: التنمية الريفية

رقم المشروع واسمه	مدة المشروع			تكاليف المشروع (با طنان)	(بملايين الدولارات)
الشروع رقم ٢٢٢٦ (التوسع السابع)	٤ سنوات	البرنامج	قمح للتوزيع	٢٥٦ ٨٨٥	٤٩,٦
			لقمح للتحويل إلى نقود	٤ ٨٦٥	٠,٩
تنمية المجموعات الضعيفة	من ١٩٩٧/١/١ إلى ٢٠٠٠/١٢/٣١		زيوت لتمويل الإعانة لتغطية تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة	٦ ١٦٤	٥,٩
			تكاليف نقدية		٨,٣
		معونات ثنائية	قمح للتوزيع	٢١٨ ٠٠٠	٤٢,٢
			قمح للتحويل إلى نقود	٤٩ ٨٥٠	١٢,٠
		منظمات غير حكومية	شحن ٢٥٠ ٨٨ طن من القمح "سيف"		٢,٧
		الحكومة	خدمات دعم	٢٤٠ ٠٠٠*	١٣,٦
			قمح للتوزيع	٧٧٠ ٠٠٠	٤٦,٣
		المجموع	تكاليف متكررة، وتكاليف شحن ونقل داخلي وتخزين ومناولة	٤ ١٦٤	٧٠,٤
			قمح		٢٥١,٩
			زيوت		

المكون	الوكالة المنفذة	ا هداف الرئيسية	المخرجات
توليد الدخل	دائرة شؤون المرأة	تنظيم النساء في مجموعات وتدريبهن على مهارات قابلة للتسويق وتشجيعهن على الادخار وتيسير فرص حصولهن على القروض لتعزيز قدرتهن على الحصول على دخل.	مشاركة ٤٤٣ ٠٠٠ امرأة في ثلاث دورات برامجية في إطار تنمية المجموعات الضعيفة مع تلقي ٧٥ في المائة منهن حزما إنمائية كاملة.
مراكز تدريب النساء	دائرة شؤون المرأة	تطوير مهارات النساء على توليد الدخل وتوعيتهن اجتماعيا من خلال برامج تدريب منهجية.	تدريب ٥٠ ٠٠٠ امرأة سنويا في مراكز تدريب النساء.
قائدات المجموعات والمرشدات	دائرة شؤون المرأة	تشجيع تشكل مجموعات نسائية في إطار برنامج تنمية المجموعات الضعيفة لتعزيز مشاركتهن في أنشطة التنمية الذاتية ولتيسير تقديم الخدمات الإرشادية.	المجموعات الضعيفة في المناطق التي لا تقدم فيها حزم إنمائية كاملة.
التغذية من خلال المؤسسات	مديرية الخدمات الاجتماعية	توفير القمح التكميلي للأطفال الفقراء المقيمين في مؤسسات كالمياتم وغيرها والمعرضين للخطر من الناحية التغذوية.	مساعدة ٣٤ ٠٠٠ طفل خلال السنتين ١ ولين للبرنامج (٢٢٠ ٠٠٠ في السنة ١ ولى و ١٢ ٠٠٠ في السنة الثانية).

قدرت قيمة السلع الغذائية استنادا إلى التكاليف التقديرية التالية: قيمة القمح "قوب" هى ١٩٣ دولارا للطن الواحد، وقيمة الزيت "فوب" هى ٩٥٠ دولارا للطن الواحد، وتكلفة التأمين والإشراف والشحن البحري ٣١ دولارا للطن الواحد. وتقدر تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة بـ ٤٦ دولارا للطن الواحد. وإعانة النقل الداخلي والتخزين والمناولة من القمح الذي يقدمه البرنامج للتوزيع هى ٢٣ دولارا للطن الواحد. ويتوقع تقديم ١٤٠ ٠٠٠ طن من قمح المعونات الثنائية على أساس تسليم "فوب" والباقي وقدره ٣٦١ ٧٥٠ طن على أساس "سيف".